العودة هي أساس أيِّ حلّ

سلمان أبو ستة

«عزيزي...

«حيث إنّه من الصعب على اللاجئين هنا الاتّصالُ بالعالم الخارجيّ، فإنه يتوجّب علينا أن نَنْقل إليكم ما نستطيع من أفكارهم وآرائهم في الوقت الحاضر. قبل كل شيء، إنّهم يرغبون في العودة إلى ديارهم، إلى الأراضي والقرى التي هي قريبةٌ جدّاً في كثير من الأحوال... إنّ مرور ١٦ شهرًا على نفيهم من ديارهم لم يُخفِّفْ من مطالبهم هذه. وهم لا يروْن لحياتهم أيَّ معنى من دون العودة، ويعبِّرون عن ذلك بطرق وأشكال عديدة كلَّ يوم. 'لماذا تساعدوننا على المعيشة هنا؟'. هذا واحد من التعابير التي يستعملونها. هذا الشوق إلى العودة إلى الوطن هو مِنَ الصدق والعمق الذي يَشْعر به أيُّ إنسان نحو بيته. أما التوطين، فلا يَخْطر على بال اللاجئين قطّ.»

هذه الرسالة المعبِّرة، التي تُنشر هنا لأوّل مرّة، أرسلها مكتبُ الكويكرز في غزّة إلى مكتبهم الرئيسيّ في فيلادلفيا بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٢، أيْ بعد ١٨ شهرًا من بداية عمليّة التنظيف العِرقيّ للفلسطينيين من ديارهم في ابريل ١٩٤٨. وكانت منظّمةُ الكويكرز أوّلَ منظمة إغاثة إنسانيَّة وصلتْ إلى مناطق نزوح اللاجئين في ديسمبر ١٩٤٨ لتقديم الغذاء والكساء والمأوى لهم، باستثناء منظّمة الصليب الأحمر التي كانت عاملةً في فلسطين للتخفيف من ضحايا الحروب.

أيُّ فرق يراه أيُّ إنسان واعٍ بين هذا الوصف عام ١٩٤٩، وبين ما يراه ويسمعه اليومَ من مخيّمات اللاجئين ومواطنٍ لجوء الجاليات الفلسطينيّة في أوروبا وأمريكا بعد ٥٤ سنة من المنفى والتشريد؟ فعبْر هذه المسيرة الطويلة من الحروب والتشريد وسوءِ المعاملة وقهْرِ الحكومات وشظفِ العيش وتقييدِ الحريّات، لاتزال مطالبُ اللاجئين الفلسطينيِّين كما هي : التمسّك بحقهم في العودة إلى ديارهم.

لقد سقطتْ كلُّ مقولات الدعاية الإسرائيليّة التي تبنّاها الغربُ وحَوّلها إلى مسلَّمات يبني عليها سياساته. قالوا: «فلسطين أرض بلا شعب.» لكنّ هذا الشعب باقٍ ومكافحٌ ومناضلٌ رغم الجروح والوهن. وقالوا: «عندما يموت الجيلُ الذي وُلد في فلسطين، ينسى الجيلُ التالي وطنَه.» لكنّ الجيل الذي أشْعل الانتفاضةَ الأولى والثانية هو الجيلُ الثالثُ والرابعُ من اللاجئين الأوائل.

وإذا أمكننا اختزالُ تاريخ نصف قرن من الصراع العربيّ ـ الصهيونيّ، فلن نَخرج إلا بنتيجة واحدة: لن تأتي نهايةُ الصراع بمعاهدةِ سلام، أو دولة فلسطينيّة إلى جانب دولة إسرائيل، أو حلٍّ للمستوطنات، أو غير ذلك. لن ينتهي الصراعُ قطّ إلا بتحقيق ما دعت إليه رسالةُ الكويكرز الصادقةُ الأمينةُ قبل نصف قرن: العودة إلى الوطن. ولكنْ كيف يتمّ هذا؟ وفي أيّ إطارٍ سياسيّ داخل فلسطين التاريخيّة؟

حقائق على الأرض

في عام ١٩٤٨ كان يعيش على أرض فلسطين حوالى ١،٥ مليون فلسطينيّ، فضلاً عن ٦٠٠،٠٠٠ يهوديّ هاجَرَ معظمُهم هجرةً شرعيّةً وغيرَ شرعيّةً تحت ظلّ الانتداب البريطانيّ. وقد زاد عددُ اليهود من ٩٪ من مجموع السكّان (٥٦،٠٠٠) عام ١٩٢٠ إلى ٣٠٪ عام ١٩٤٨. لكنّ ملْكيّتهم لأرض فلسطين التي تَبْلغ ٣٢٣، ٢٦ كم٢ لم تَزِدْ على ١،٦٨٢ كم٢ (٦٪) كحدّ أقصى، رغم الجهود البريطانيّة الحثيثة في سنّ القوانين واتّباع سياسةٍ متحيّزةٍ لليهود.

لن يُحلّ الصراع بمعاهدة سلام، أو بدولتين، أو بحلّ المستوطنات، بل بالعودة إلى الوطن

في عام النكبة تمكّن الغزوُ الصهيونيُّ، بقوّاته المتفوقة عددًا وعدّةً وتدريبًا، من احتلال ٧٨٪ من مساحة فلسطين وطردِ أهالي ٥٣١ مدينة وقرية ـ وهؤلاء يمثّلون ٨٥٪ من الفلسطينيّين على الأرض التي أصبحتْ تسمّى «إسرائيل،» والباقي، أيْ ١٥٪، أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية في إسرائيل. أما أرض هؤلاء اللاجئين وممتلكاتُهم فقد صادرتْها الدولةُ الوليدةُ وسمّتْها «أملاكَ الدولة،» ومساحتُها تساوي ٩٢٪ من مساحة إسرائيل.

وفي عام ١٩٦٧، احتلّت إسرائيل ما تبقّى من فلسطين، وهو ما يسمّى بالضفة الغربيّة وقطاع غزّة. ولا يزال احتلالُ إسرائيل مستمرّاً حتى اليوم، وهو أطولُ احتلال في التاريخ الحديث، وأكثرُ أنواع الاحتلال عنصريّةً: فهو يَستند إلى قوانين متحيّزة ضدّ المواطنين الأصليّين، بينما تطبَّق على المستوطنين اليهود قوانينُ ديموقراطيّةٌ في المكان نفسه. وهذا الوضع هو التشريع الوحيد القائم لنظام الفصل العنصريّ في العالم اليوم.

باستعراض المؤشّرات الجغرافيّة والديموغرافيّة خلال نصف قرنٍ من الاحتلال والاستبدال، تتبدّى لنا بعضُ الحقائق التي لا يُمْكن تجاهلها:

* رغم استقدام ملايين من المهاجرين اليهود وارتفاع نسبتهم مع نسلهم بعد عام ١٩٤٨ في إسرائيل (٧٠٪ منَ السكان اليهود)، فإنّ عدد اللاجئين المطرودين من ديارهم التي احتلّها أولئك المهاجرون يفوق عددَ هؤلاء بمرّةٍ ونصف. ولذلك فإنّ من المستحيل ديموغرافيّاً تجاهُلَ حجم مشكلة اللاجئين، علمًا أيضًا أنّهم يشكّلون ٦٣٪ من الشعب الفلسطينيّ.

* لايزال ٨٨٪ من الفلسطينيّين يعيشون في فلسطين التاريخيّة، وفي شريط لا يتجاوز عرضُه ١٠٠ ميل من حدودها. وهذا دليل على تمسّك الفلسطينيّين بأرضهم والتصاقهم بها.

* تبلغ نسبةُ العرب في فلسطين التاريخيّة اليوم بمناطقها الثلاث (إسرائيل، الضفّة، غزّة) ٤٥٪ من مجموع السكّان الذين يبلغ عددُهم ٨،٣٠٠،٠٠٠ الآن. وإذا أخذنا في الاعتبار أنّ نصف المهاجرين الروس (تتراوح النسبة بين ٤٢٪ و٦٠٪) هم غيرُ يهود حسب القانون الدينيّ اليهوديّ، فإنّ نسبة العرب وغير اليهود في فلسطين تَبْلغ نصفَ مجموع السكّان أو تتجاوزه، ويشكّل اليهودُ النصفَ الباقي. وهذا الوضع سيتغيّر في المستقبل لغير صالح اليهود. ولذلك فإنّ محاولتهم اليائسة تحقيقَ تفوقٍ عدديٍّ في المستقبل محاولةٌ فاشلة، والمقصودُ بها مناورةٌ سياسيّةٌ لانتزاع تنازلات وكسبِ الوقت.

* تسيطر إسرائيل الآن، حتى في حال قيام دولة فلسطين حسب مفهوم شارون، على ٩٠ ـ ٩٥٪ من مساحة فلسطين (وذلك بحساب نسبة الدولة المقترحة من نسبة الضفّة الغربيّة التي تبلغ مساحتُها ٢١٪ من فلسطين، وطرح القدس الكبرى منها). ومن سخرية القدر أنّ هذه النسبة كانت نسبةَ ملْكيّة الفلسطينيين في فلسطين عام ١٩٤٨. ويُطلب من الفلسطينيّين الآن الاعترافُ بتبادل الملكيّة بين اليهود والعرب، واعتبارُها حقّاً شرعيّاً لليهود!

فهل يمكن الوصولُ إلى حلّ تحت هذه الظروف؟ إذا كان طردُ غالبيّة السكان واحتلالُ أراضيهم سببًا في حروب ونزاعات طوال أكثر من نصف قرن، فهل يُمْكن التسليمُ بهذا الوضع الآن والنزاعُ مازال قائمًا، ونسبةُ الفلسطينيّين إلى اليهود هي النسبة السابقة نفسها رغم الهجرة اليهوديّة غير المحدودة؟ وهل يُمْكن قبول دويْلة، كحلّ نهائيّ للصراع، على أقلّ من ١٠٪ من مساحة فلسطين، بينما لا يستطيع أكثرُ من نصفهم العودةَ إلى الوطن؟!

العودة هي أساس أيِّ حلّ

للإجابة، يجب أن نَسْتعرض مواقعَ القوة والضعف لدى طرفَي النزاع: الفلسطينيين واليهود. أقول الفلسطينيِّين لا العرب، لأنّ الفلسطينيِّين يحاربون وحدهم، هذا دون أن نَبْخسَ أهميّةَ التعاطف الشعبيّ العربيّ ؛ بينما يحارب اليهودُ، سواء في إسرائيل أو أمريكا، ككتلة واحدة ذاتِ هدفٍ واحد وتنسيقٍ مشترك.

الحال اليوم

الناظر إلى حال فلسطين اليوم بتجرّد وموضوعيّة يَخْرج بنتيجة واضحة، وهي أنّه بعد أكثر من نصف قرن من النزاع والفروق الهائلة بين قدرات وإمكانيّات طرفَيْ هذا النزاع، لم يتمكّنا كلاهما من تحقيق أهدافهما كاملةً، ولم يَهْزم أحدُهما الآخرَ هزيمةً حاسمةً.

فقد كان هدفُ إسرائيل هو الاستيلاءَ على أرض فلسطين التاريخيّة بالكامل على الأقلّ، وإزالةَ الشعب الفلسطينيّ جغرافيّاً وقانونيّاً، وذلك بتوطينهم في أبعد مكان عن فلسطين، وإسقاطِ كلّ حقوقهم بموجب معاهدات ملْزمة دوليّاً؛ وعلى أشلاء هذا الشعب وعلى أرضه تقام دولةٌ قويّةٌ يمتدّ نفوذُها إلى أبعد من حدودها الجغرافيّة بكثير.

لم تَنْجح إسرائيل في إبادة الشعب الفلسطينيّ أو إزالته من المنطقة. ولكنّها نجحتْ في توطين ٤،٦٠٠،٠٠٠ يهوديّ في فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ مكانَ ٦ ملايين لاجئ، وبقي مليون على أرضهم. ووطّنتْ كذلك ٤٠٠،٠٠٠ يهوديّ في الضفّة وغزّة والقدس التي احتُلّت عامَ ١٩٦٧، على أراضي ٣،٥ مليون فلسطينيّ تحت الاحتلال.

وكان هدفُ الفلسطينيِّين هو إقامةَ دولة فلسطينيّة ديموقراطيّة تَشْمل العربَ واليهودَ الذين يَقْبلون العيشَ فيها. وفي مراحل النضال ما بعد النكبة أصبح الهدفُ إقامةَ هذه الدولة بطرد المحتلّ الإسرائيليّ وتحرير فلسطين. وبعد مؤتمر الجزائر عام ١٩٨٨، أصبح الهدفُ دولةً فلسطينيّةً حسب القرار ١٨١ (أيْ في ٤٥٪ من فلسطين) وعودةَ اللاجئين إلى ديارهم ولو تحت سيادة إسرائيليّة. وبعد أوسلو، أصبح الهدفُ هو نفسَه، ولكنْ بإقامة دولة في ٢٢٪ من فلسطين، أيْ داخل خطّ ٤ حزيران ١٩٦٧، وعودة اللاجئين إلى ديارهم بطريقة مقبولة. وقيل إنّه في مباحثات طابا (كانون الثاني ٢٠٠١) أصبح الهدفُ دولةً محدودةَ السيادة في الضفّة وغزّة، مع بعض التعديلات الجغرافيّة بتبادل الأراضي وعودةِ اللاجئين الرمزيّة وتوطينِهم بالفعل في عدة بلادٍ ـ ومنها الدولةُ المقترحةُ. أيْ أنّ الموقف الرسميّ الفلسطينيّ أخذ يَزْحف باتجاه الموقف الإسرائيليّ، مع أنّ الموقف الشعبيّ الفلسطينيّ تَقَدَّم في الاتجاه المعاكس، أي الإصرار على المطالبة بالحقوق الثابتة. وهنا يجب ملاحظةُ أنّ تقزيم الأهداف بعد ١٩٨٨ ليس له سندٌ شرعيّ من المجلس الوطنيّ، وليس ناجمًا عن الإجماع الفلسطينيّ، كما أنّه يناقض القانونَ الدوليَّ. وتَكْمن خطورتُه في أنّ الحقوق الثابتة لا تَسْقط بتقادم الزمن، بل تَسْقط إذا تخلّى صاحبُها عنها.

ولم تنجحْ إسرائيل في تفتيت الشعب الفلسطينيّ: فهذا الشعب أَنْشأ لنفسه مؤسساتٍ وطنيّةً على رأسها المجلسُ الوطنيُّ، وأنشأ نقاباتٍ لكلّ طوائف الشعب وأصحاب المهن فيه. وفي عام ١٩٩٤ أنشأ الفلسطينيُّون سلطةً وطنيّةً، لها رمزٌ كبيرٌ وفاعليّةٌ محدودة. وبالاختصار: لقد سرقتْ إسرائيلُ فلسطين جغرافيّاً، ولكنّها لم تستطع سرقةَ تاريخها. وأصبح هدف الفلسطينيِّين الدائم هو إعادة شمل جغرافيّتهم وتاريخهم في فلسطين.

على أنّ أهم الإنجازات الفلسطينيّة على الإطلاق هو الحفاظ على الهويّة الفلسطينيّة والذاكرة الجماعيّة. وقد أدّى هذا بدوره

إنّ تقزيم الأهداف بعد عام ١٩٨٨ ليس له سند شرعيّ من المجلس الوطنيّ، وليس ناجمًا عن الإجماع الفلسطينيّ، ويناقض القانون الدوليّ

إلى التمسّك العنيد المستمرّ بالحقوق غير القابلة للتصرّف، وأوّلُها حقّ العودة إلى الديار والوطن. وهذا هو بيتُ القصيد. لذلك فإنّ التعايش السلميّ بين العرب واليهود يَعْتمد أساسًا على قبول هذا الحقّ. لكنّ إسرائيل العنصريّة، في جميع الحلول التي تَطْرحها، تقف جامدةً عند حقّ العودة وتُنْكره إنكارًا مطلقًا. فهل تنجح طويلاً في إنكار هذا الحق؟

مراكز القوة والضعف

تتجلى قوةُ الموقف الفلسطينيّ في سكّانه أولاً، وفي موقفه القانونيّ ثانيًا، وفي موقفه الأخلاقيّ ثالثًا. فعلى صعيد السكّان، مايزال يعيش على أرض فلسطين التاريخيّة ٤٢٪ من الفلسطينيّين، لكنّهم موزّعون على مناطق معزولة في الضفّة وغزّة وفي إسرائيل. هم باقون على أرض فلسطينيّة، وإنْ كانوا تحت الاحتلال. عددهم يتزايد. وهذه حقيقة ثابتة.

أمّا على الصعيد القانونيّ فلا توجد في تاريخ الأمم المتّحدة قضيّةٌ حظيتْ بالاهتمام مثل قضيّة فلسطين. وأهم قراريْن أصدرتْهما الأممُ المتحدة هما قرار التقسيم رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، وقرارُ العودة رقم ١٩٤ عام ١٩٤٨. لقد قبل الفلسطينيُّون قيامَ دولة إسرائيل على أرضهم خارج حدود التقسيم (بزيادة ٢٤٪ من مساحة فلسطين) مقابلَ قيام دولة فلسطين على الجزء الباقي من فلسطين. أما قرار العودة رقم ١٩٤ فهو أهمّ حقّ غير قابل للتصرف على الإطلاق. وهو الجامع الوحيد لكل فئات الشعب الفلسطينيّ: سواء الذين يعيشون تحت ظلّ السلطة، أو تحت حكومة إسرائيل، أو في المنفى في الدول العربيّة المجاورة، أو كمواطنين في دول أجنبيّة. إنّ التمسُّك بحقّ العودة هو الجامع الرابط للشعب الفلسطينيّ مهما كانت جغرافيّتُهم، ولا يُمْكن أن نتصور حلاً دائمًا للنزاع في المستقبل دون تطبيقه. والسبب أنّه لصيقٌ بالروح الإنسانيّة وحقوق الإنسان الثابتة. فهو يرتكز على الميثاق العالميّ لحقوق الإنسان، وهو يَسْتند على القانون الدوليّ الذي تمّ تطبيقُه في القرار ١٩٤، وهو أيضًا نابعٌ من حرمة الملكيّة الخاصة التي لا تنقضي بالوقت ولا بالاحتلال ولا بتغيير السيادة.

ويَخْلط كثير من الناس، وبينهم مسؤولون، بين إقامة الدولة وحقّ العودة. إنّ إقامة الدولة هي حقّ سياسيّ تتفق عليه كافةُ الأطراف، وتَفْرض فيه الدولةُ سيادتَها على رقعة معيّنة من الأرض، يصبح بعدها سكّانُها مواطنين في تلك الدولة. أما حقُّ العودة فهو حقٌّ فرديٌّ وجماعيٌّ، غيرُ قابل للتصرف، يجب تطبيقُه بعودة الشخص إلى بيته وأرضه، بغضّ النظر عن سيادة الدولة التي يقع فيها هذا البيتُ وهذه الأرضُ. وهكذا لا يمكن المقايضةُ بين الاثنين. بل إنّ حقّ العودة أكثرُ قانونًا وأعمقُ أساسًا من إقامة الدولة.

وأمّا القوّة الأخلاقيّة فتتمثّل في أنّ حقّ العودة حقّ مقدس كامن في وجدان كلّ فلسطينيّ، حتى لدى الجيل الثالث والرابع من اللاجئين الذين نراهم اليوم ـ في مخيّمات جنين وجباليا وفي ضواحي عمّان ولندن وواشنطن.

إضافةً إلى مصادر القوّة الفلسطينيّة الثلاثة يَنْبغي القول إنّ العالم اليوم، خصوصًا في الدول المتقدّمة، يمرّ بمرحلة من الوعي والإدراك العامّ لحقوق الإنسان لم يشهدْها التاريخُ الحديثُ من قبل. وقد زاد من تأثير هذا الاتجاه تقدُّمُ الاتصالات الإلكترونيّة وسهولةُ السفر. والدليل هو المظاهراتُ العارمةُ المؤيّدة للفلسطينيّين كالتي قامت في نيسان الماضي في باريس ولندن بل وفي واشنطن نفسها.

العودة هي أساس أيِّ حلّ

لكنْ، في المقابل، لا توجد للفلسطينيِّين قوّةٌ عسكريّة، غيرُ عناد المقاومة الفرديّ. ولا توجد لهم قوة اقتصاديّة، عدا اقتصاد الضعيف وقدرته على التحمل. وكلاهما يمكن أن يتحوّل إلى قوة.

أما أعذار الموقف الإسرائيليّ في إنكار حقّ العودة فأهمُّها:

أولاً : تدّعي إسرائيل أنّه لا يوجد مكانٌ في فلسطين لعودة اللاجئين، وأنّ القرى قد تهدَّمَتْ وبُني فوقها. ولكنّ هذا كذب صريح، وهو خداع مقصود ضَلّلوا به الغربَ وغيرَه طوالَ عقود. (ولو كان صحيحًا لما أَنْقَصَ، بأيّ حال، من الحقوق غير القابلة للتصرف). لقد أَثْبتت الدراساتُ الجادّة خلال السنوات الثماني الماضية أنّ ٨٠٪ من يهود إسرائيل يعيشون في ١٥٪ من مساحة إسرائيل، وأنّ ١٨٪ يعيشون في مدن فلسطينيّة أصلاً، وأنّ الباقين (٢٪ أو ١٦٠،٠٠٠ شخص فقط) هم سكّان الكيبوتز والموشاف، وهم الذين يسيطرون، مع الجيش، على حوالى ٨٥٪ من مساحة إسرائيل، وهي أراضي اللاجئين التي طُردوا منها عام ١٩٤٨. وأَثْبَتت الدراساتُ أيضًا أنّ ٩٠٪ من القرى المهجّرة لاتزال خاليةً، وأنّ ٧٪ أخرى قد بُني على جزء من أراضيها ويمكن العودةُ إليها بعد تعديلات عمرانيّة، وأنّ ٣٪ فقط (حول تلّ أبيب وغرب القدس) هي التي بُني عليها بالكامل، وهذه لها علاج عمرانيّ وقانونيّ لا مجال للدخول فيه الآن.

ثانيًا : تدّعي إسرائيل أنّ العودة الفلسطينيّة ستقضي على «الطابع اليهوديّ» لإسرائيل. ولسنا نَعْرف قانونًا دوليّاً أو أخلاقيّاً يقضي بنفي شعب وتشريده ومصادرة أملاكه لكي يحقِّقَ لمجموعة مهاجرة رؤيتَها لشخصيّتها وطابعها. ثم نسأل: ما هو هذا الطابع؟ إذا كان المقصودُ هو استمرار وجود الأغلبيّة العدديّة لليهود، فهذا حلمٌ بعيدُ المنال. فقد أَثبتت الدراساتُ أنه أيّاً كانت أعدادُ المهاجرين الجدد، فإنّ اليهود لن يبقوا أغلبيّةً لا في فلسطين ولا في إسرائيل نفسها في المستقبل. وإذا كان المقصود هو الطابع الاجتماعيّ لإسرائيل، فيستحيل أن يتصوَّر عاقلٌ أنّ مجتمعًا مثلَ إسرائيل يتحدّث ٨٢ لغةً وجاء عناصرُهُ من مئة بلد وبلديْن يُعتبر مجتمعًا متجانسًا عرقيّاً ولغويّاً بل ودينيّاً أيضًا، بحيث يكون فيه أصحابُ الأرض هم الفئة الغريبة. والحقّ أنّ المقصود بالطابع اليهوديّ لإسرائيل هو مجموعةٌ من القوانين العنصريّة، لا يتجاوز عددُها أربعةً وعشرين قانونًا، تتعلّق أساسًا بالأرض والمواطنة والهجرة والتعليم والديانة، وتَهْدف إلى إقامة مجتمع عنصريّ يمارس الفصلَ العنصريّ، ويَسْتبعد الفلسطينيِّين عن أراضيهم ويصادر ممتلكاتهم ولا يَعْترف بحقوقهم. ولا يمكن أن يكون لإسرائيل مستقبلٌ في القرن الحادي والعشرين إذا لم تزلْ كلُّ آثار العنصريّة من قوانينها وممارساتها، ولم توقفْ ما يَتْبع ذلك من اقتراف جرائم الحرب والتعذيب والعقاب الجماعيّ. هذه الصفة العنصريّة التي تتميّز بها إسرائيلُ هي العقبةُ الرئيسةُ أمام السلام، ولا يمكن أن يتمّ سلامٌ في المنطقة على الإطلاق مادامت هذه القوانين والممارسات قائمةً.

لقد تحدَّت إسرائيلُ العالَمَ، وخالفتْ كلَّ القوانين الدوليّة، معتمدةً على الدعم الأميركيّ المطلق. لكنّ هناك نقاطَ ضعفٍ خطيرةً في الموقف الإسرائيلي.

أولاً: إنّ جيش إسرائيل القويّ يَمْلك أسلحةَ دمارٍ شاملٍ ذاتَ تأثير يتعدّى المنطقةَ العربيّةَ ويصل إلى إيران وباكستان. هذا الجيش قد يَهْزم جيوشًا نظاميّة، ولكنّه عاجز عن مجابهة مقاومة محليّة منيعة، خصوصًا إذا كانت كُفُؤة ومنظّمة، لأنّها تُفْقده كثيرًا من مميّزات الجيوش النظاميّة.

طريق السلام هو تطبيق العدالة كما وصفها القانون الدوليّ، ولكنّ تركيبة إسرائيل العنصريّة لن تقبل هذا في المستقبل القريب من دون قوّة قاهرة

ثانيًا: إنّ اقتصاد إسرائيل القويّ يَعْتمد على عقود أمريكيّة وأوروبيّة، وهو بهذا يَعْتمد على مصدر واحد. وربما تلجأ أوروبا في المدى البعيد إلى المقاطعة اذا شعرتْ بتهديد لها، لكنْ تبقى أميركا مصدرًا كافيًا لتغذية الاقتصاد. ولمّا كان ٧٠٪ من صادرات إسرائيل من الصناعات والتقنيّة العالية، فإنّ هذه لا تحتاج إلى رقعة كبيرة من الأرض ولا إلى فرض سيادة عليها، بل كلُّ ما تحتاج إليه هو «وادي تقنيّة» يُمْكن نقلُه إلى أيّ مكان. ولذلك فإنّ اقتصاد إسرائيل لا يحتاج إلى احتلال أرض عربيّة أو منع المواطنين من العودة إليها.

ثالثًا: إنّ جغرافيّة إسرائيل وديموغرافيّتها هما كعبُ آخيل لها. ذلك أنّه لا يمكن أن تكون هناك قيمةٌ لاقتصادها وجيشها القويّيْن إلا اذا سيطرتْ على مساحة كبيرة من الأراضي. واستنادًا إلى تجربة الضفّة وغزّة ولبنان، لا يبدو أنّ هذا الخيار هو الأفضل لها. أَضِفْ إلى ذلك أنه كلما زادت المساحةُ المحتلة بسكانها الجدد، تفاقمتْ مشاكلُها الديموغرافيّة.

ولذلك فإنّ مستقبل السلام يعتمد على إسرائيل، لا على العرب. وليس ثمّة خلاصٌ لإسرائيل إلاّ في إزالة كلّ آثار العنصريّة من قوانينها والتعايش السلميّ مع الفلسطينيّين على الأرض نفسها وبالحقوق نفسها. وفي هذه الحالة، فإنّ مسألة إقامة دولة فلسطينيّة إلى جانب دولة إسرائيليّة، أو دولةٍ واحدةٍ ثنائيّةِ القوميّة، تصبح مسألةً ثانويّة لأنّ مسألة الحقوق أهمّ بكثير من مسألة السيادة على الأرض. وعند تطبيق مبادئ الديموقراطيّة والعدالة والقانون الدوليّ، لا يصبح مهمّاً قيامُ دولة أو دولتين، لأنّه لن يوجد في هذه الحالة تعارضٌ جذريٌّ بين طبيعة دولة وأخرى خصوصًا إذا تمّ الاتفاقُ على اقتسام الموارد الطبيعيّة. فإذا سَكَنَ الفلسطينيُّ في بيته في حيفا عام ١٩٤٨، أو سَكَنَ اليهوديُّ في بيته في الخليل عام ١٩٢٩، فلن يكون لهذا أيُّ معنى سياسيّ أو قوميّ، بل يصبح الخيار شخصيّاً وإنسانيّاً بحتًا.

وفي هذه الحالة، يمكننا الاستعانةُ بقرار ١٨١. إذْ بغضّ النظر عن رأينا في الرقعة الجغرافيّة التي خصّصها لكلّ دولة عام ١٩٤٧، فإنّ موادّه تُعتبر مثالاً جيّدًا لتأمين حقوق كلّ فئة إثنيّة أو دينيّة يقع مسكنُها تحت سيادة فئة أخرى. فالقرار يُدرج في الفصليْن الثاني والثالث موادَّ تَكْفل الحقوقَ السياسيّةَ والتمثيليّةَ والدينيّةَ والاجتماعيّةَ والتعليميّةَ لكلّ فئة من السكان. ويَصْلح هذا قاعدةً يُمْكن الاعتمادُ عليها، ويجوز تعديلُها في المستقبل حسب التشريعات التي تَصْدر عن تمثيل ديموقراطيّ للسكان. وبهذا لا توجد مشكلةُ «هوية،» فهي محفوظة لكلّ فئة؛ ولا معنى لـ «الاستيطان،» إذ لا يجوز الاستيلاءُ على أرض إلا حسب القانون.

إذا توافرت للسكّان في فلسطين مزايا القواعد القانونيّة لقرار ١٨١، وأزالت إسرائيلُ قوانينَها العنصريّة، فإنّ باقي القضايا يمكن التعاملُ معها على هذا الأساس .

بالنسبة إلى اللاجئين، يُمْكنهم استعادةُ مواطنتهم وأملاكهم الخاصّة التي نزعتْها إسرائيلُ منهم عام ١٩٤٨. أما التعويض فهو، كما حدَّده القانونُ الدوليّ، واجبُ النفاذ عن الخسائر والأضرار الشخصيّة والعامّة وجرائم الحرب. وتوجد سوابقُ قانونيّةٌ ونظامٌ دوليّ معروف لذلك في الأمم المتحدة .

أما المهاجرون اليهود الذين سيقْبَلون العيشَ في دولة غير عنصريّة، سواء كان اسمُها فلسطين أو إسرائيل، فيستطيعون ممارسةَ هويّتهم الثقافيّة والدينيّة والاجتماعيّة بكل حريّة حسب الضمانات التي شرحها القرار ١٨١ ومذكّرتُه التفسيريّة. ولستُ

العودة هي أساس أيِّ حلّ

أحسب أنّ الصهيونيّ العنصريّ سيبقى في هذه الدولة الديموقراطيّة.

وربما يَرْغب بعضُ اليهود العرب في العودة إلى بلادهم الأصليّة. وهنا يجب أن ترحِّب بهم هذه البلادُ، وأن تَأْخذ بعين الاعتبار مطالباتهم باسترجاع أملاكهم. وقد سَنَّت عدةُ بلاد أوروبية قوانينَ لاسترجاع مواطنيها اليهودِ أملاكَهم فيها بعد الحرب العالميّة الثانية. لكنّ العرب الفلسطينيِّين ليسوا طرفًا في هذه الاتفاقات. ومحاولة إسرائيل ربطَ التعويض للفلسطينيِّين باليهود المهاجرين غيرُ سليم قانونًا.

أما الاستيطان، سواء كان جديدًا في الضفّة وغزّة، أو قديمًا في أراضي اللاجئين عام ١٩٤٨ كالذي قام به بضعُ مئات من أفراد الكيبوتز والموشاف لا يتجاوز عددهم ٢٪ من يهود إسرائيل، فهو مرفوض تمامًا، وباطلٌ قانونًا.

وأمّا حركة السكّان وتنقّلهم وأماكن عملهم، فهي لا تَخْضع لأيّ قيود، عدا الاعتبارات الاقتصاديّة. وكما هو الحال في معظم بلاد العالم، فإنّ المهندس الفلسطينيّ الذي وَجَدَ عملاً في حيفا حيث لا يَمْلك بيتًا، أو الطبيبَ اليهوديَّ الذي وَجَدَ عملاً في نابلس حيث لا يَمْلك هو الآخر بيتًا، عليهما أن يستأجرا بيتيْن من صاحبَي المِلْك في هذه المدينة أو تلك.

وأمّا القدس فإنّ قدسيّتها لكلّ الديانات لا تعني حقَّ السيادة للمحتلّ. يجب أن تعود القدسُ إلى أهلها الذين عمروها وملكوها وسكنوها قبل عام ١٩٤٨، وتكونَ مدينةً مفتوحةً لكلّ المؤمنين والزوّار. ولا نَحْسب أنّ للاندونيسيّ المسلم حقَّ احتلال مكة العربيّة، ولا للكاثوليكيّ الأرجنتينيّ حقّ احتلال الفاتيكان الإيطاليّة!

◆ ◆ ◆

لا شكّ أنّ هذا التصوُّر المثاليّ لفلسطين / إسرائيل لن يخلو من المشاكل الإثنية بين العرب واليهود. فلا يُعْقل أنّ ما زرعتْه الصهيونيّةُ من مرارة العداوة عبر ١٠٠ عام سيتلاشى بسهولة. وأتصوَّر أنّ قبول اليهود بضرورة التعايش السلميّ أصعبُ بكثير من قبول العرب به، إذ يجب أن نتذكّر أنّ معظم هؤلاء اليهود قد جاءوا إلى فلسطين بغرض طرد أهلها، وإنكار التعايش مع باقي شعوب العالم. أما العرب فهم شعبٌ مرنٌ قابلٌ لاستيعاب كثير من الشعوب والثقافات، مادام وجودُه وبقاؤه وهويّتُه وانتماؤه إلى المجتمع العربيّ الكبير ليس مهدَّدًا.

هذا هو الحلّ المثاليّ. إنّ الطريق الوحيد للسلام هو تطبيق العدالة كما وضعها القانونُ الدوليّ. ولكنّي لا أتصوَّر أنّ تركيبة إسرائيل العنصريّة تَقْبل هذا في المستقبل القريب، من دون قوة قاهرة تُفْشل المشروعَ الصهيونيَّ كما هو اليوم. وهذه القوة القاهرة قد تكون تحوُّلاً جذريّاً في ميزان القوى يَسْلب إسرائيلَ مميِّزاتِها العسكريّة، أو تحوُّلاً تدريجيّاً يُجْبر السكّانَ اليهودَ على الاقتناع بالتعايش السلميّ. ولا أتوقَّع تحوُّلاً جذريّاً، ولكني أتوقّع تحولاً تدريجيّاً، أساسُه استمرارُ المقاومة بكل أشكالها واستمرارُ صمود الشعب الفلسطينيّ، مع تأييد عالميّ متزايد لعقود أخرى من الزمن.

ليس عندي شكّ في أنّ المشروع الصهيونيّ، كما هو اليوم، لن يُكتب له الاستمرارُ. لكنّ السؤال هو: كم من التضحيات يَلْزم لتحقيق هذه النتيجة؟

الكويت

سلمان أبو ستة

رئيس هيئة أرض فلسطين في لندن، وباحث في شؤون اللاجئين. وعضو سابق في المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ.